

المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

بكتاش فتيحة¹

مقلاتي سفيان²

تمهيد:

إن التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية ازداد عمقا وحدة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك راجع للتخلف وكثرة الصراعات الطبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية من بينها البطالة، ميزان المدفوعات، المديونية وغيرها، الأمر الذي أدى بالعديد من تلك الدول إلى تغيير مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق إجراءات فورية أهمها تحرير التجارة الخارجية ودخول الشريك الأجنبي مع طرح مشروع الخصخصة وتحرير الأسعار، ولذا فإن الهدف الرئيسي من كل ذلك هو تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وكذا توفير كل الظروف لاستقطابه والبحث عن الشراكة الدولية.

والجزائر تعاني كغيرها من الدول النامية من ركود الاستثمارات بشتى أنواعها، ومن ثم فهي تبحث عن سبل بعثها وتنشيطها، لذلك تبنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بتطوير قدرات كبرى من تشريعاتها ولوائحها وإقرار الحوافز وكذا استقطاب التقنيات الحديثة لإقامة صناعة تعزز النمو الاقتصادي وتنشط الاستثمارات المحلية باعتبارها مقومات أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها في شراكة الاتحاد الأوروبي وكذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة، الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية واضحة ودقيقة، لأن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الإستراتيجية الإنمائية للدولة سوف يؤدي فقط إلى أن يعظم هذا الاستثمار من منفعه بصرف النظر عما تحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو

¹ أستاذة محاضرة قسم ب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارة جامعة الجزائر 3

² أستاذ مؤقت جامعة التكوين المتواصل

المستقبل له، ولهذا تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تحديد وتحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وذلك من خلال إبراز أهمية العناصر التالية:

- 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم تكن العديد من حكومات الدول النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة. وعلى هذا الأساس يعد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين.

1.1 الاستثمار وإستراتيجيته:

نظرا لكون الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات الأهمية التي تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية لأية دولة، كان من الضروري أن نتطرق إلى موضوع الاستثمار من خلال تعريفه، أنواعه وأهدافه وكذا تحديد إستراتيجيته ليكون ذلك مدخلا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار

فقد عرف الاستثمار على أنه "نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل، وهو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية، معدات، وبضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم أو رأس المال البشري، البحوث والتطوير، الصحة)"⁽¹⁾.

كما يعرف على أنه "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"⁽²⁾ يعرف كذلك على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها"⁽³⁾. ويمكن تعريف الاستثمار على أنه "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"⁽⁴⁾. بمعنى آخر فإن "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر)، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"⁽⁵⁾.

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار على أنه إدخال مبلغ من المال سواء بالاقتراض أو التنازل في الدخل لأجل استغلاله في تجديد أو شراء آلات لإنتاج سلعة أو تطوير سلعة معينة، أو في البحث والتطوير، أو في الأوراق النقدية والأسهم والسندات أو في البورصة، أو تقديم خدمات أو شراء المواد الأولية أو إنتاج مواد مصنعة ونصف مصنعة بهدف زيادة رأس المال في المستقبل.

ثانيا: أنواع الاستثمار

قسمت الاستثمارات لعدة أنواع واختلفت تسميتها من باحث إلى آخر، ولذا يمكن حصر هذه الأنواع حسب المعايير الثلاثة التالية:

- **حسب الطبيعة القانونية للنشاط:** حيث يصنف الاستثمار إلى نوعين خاص واستثمار عام؛ فالأول هو الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهو ينجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة، أما النوع الثاني من الاستثمار فهو الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق المصلحة العامة⁽⁶⁾.

- **حسب طبيعة النشاط:** حيث يصنف هذا المعيار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي؛ فالأول يشمل كل الاستثمارات الذي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المجتمع، بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات، المعدات، المصانع وغيرها، أما الثاني فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع كسواء الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية⁽⁷⁾.

- **حسب موقعها الجغرافي:** حيث يصنف هذا المعيار إلى استثمار محلي (داخل الدولة) أو أجنبي، فالأول هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي،

بمعنى آخر هو توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار⁽⁸⁾، أما النوع الثاني من الاستثمار فهو الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى⁽⁹⁾، أي كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، وسواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات⁽¹⁰⁾. كما ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر؛ فالنوع الأول من الاستثمار يأتي من خلال الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، وعليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل جزء من المشروع الاستثماري، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة المشروع وتنظيمه⁽¹¹⁾، أما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل لاحقا.

ثالثا: أهداف الاستثمار

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به، فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف

التالية⁽¹²⁾:

- **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.
- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات):** وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تتخض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- **استمرارية الدخل وزيادته:** يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقال من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.

- **ضمان السيولة اللازمة:** أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه.

رابعاً: إستراتيجية الاستثمار

إن كل استثمار وتوظيف أموال يستوجب على المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري ويرسم إستراتيجية معينة لهذه الاستثمارات، مراعيًا في ذلك العوامل التالية⁽¹³⁾:

- **التنوع في الاستثمار:** ويقصد به الاستثمار في مشاريع مختلفة والتعامل مع أدوات استثمارية مختلفة، وذلك بهدف تقليل أو تجنب الخسائر والمخاطر الكبيرة وتحقيق أعلى الأرباح والعوائد.

- **آجال الاستثمار:** لا بد على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الاستحقاقات والتدفقات.

- **حدود الانكشاف:** وهي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة، فمثلاً فلا يبالغ بالاقتراض أو البيع والشراء من جهة معينة.

- **درجة التصنيف الائتماني:** ويقصد بذلك السمعة الائتمانية والمركز المالي للمؤسسات، فكل مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي، ولذلك فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث العائد ودرجة المخاطرة.

2.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر استثمار ما استثماراً أجنبياً متى كان المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً، لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصاً طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كشركات المساهمة، "ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات، ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها"⁽¹⁴⁾.

ولقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نورد أدناه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

أولاً: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

✓ "الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد" (15).

✓ "ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة" (16).

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة" (17).

✓ "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج؛ الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع" (18).

استنادا إلى هذه التعاريف، نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

• تملك جزئي أو كلي لاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر؛

• احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار؛

• قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية؛

• يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة؛

• ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف؛

• يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

ثانيا: تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "توع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"⁽¹⁹⁾.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبلي للاستثمار)"⁽²⁰⁾.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسيرها"⁽²¹⁾.

يتضح من التعريفات السابقة أن "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهده المتمثل في تحقيق الربح"⁽²²⁾.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

لمعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك بالاستناد إلى هذه التعاريف يمكن استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسير الاستثمار ابتداء من نسبة مقدرة بـ 10%

كحد أدنى، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدّمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع⁽²³⁾. وبالاعتماد على هذين التعريفين نخلص إلى الفروقات التي سنوردها في النقاط الآتية:

✓ ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداءً من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لاتصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر؛

✓ يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها. ويمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار، وذلك في حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن لا تتجاوز 10%؛

✓ يكتنف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً ما تعلق منه بعمليات الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛

✓ يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار المباشر الأجنبي هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانياً على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت.

- **الاستثمار المشترك:** يقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في رأس المال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. ولذا يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان تابعتين للقطاع العام أو الخاص) أو أكثر، ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال، الإدارة، الخبرة وبراءات الاختراع⁽²⁴⁾، إذ ينطوي هذا الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية، ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تقوم بإدارة المشروع دون أن تكون لها السيطرة المطلقة عليه.

ومن وقائع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين الطرفين الاستثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- ✓ الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- ✓ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من الشركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- ✓ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال يعني:

- إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
 - وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا؛
 - أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق؛
- في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.

- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة. وإذا كان

هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا، بل ترفض في معظم الأحيان في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول العالم الثالث الاستثمارات المملوكة للمستثمر⁽²⁵⁾.

- **مشروعات أو عمليات التجميع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول (الأجنبي) بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي⁽²⁶⁾.

- **الاستثمار في المناطق الحرة:** وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقنطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.

3- العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، أو لعوامل راجعة للدولة الأم.

1.3 عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة:

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية⁽²⁷⁾:

- **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.

- **العوامل السياسية والاجتماعية:** على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

- **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة. هناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها. وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة قصير أو طويل الأجل.

- **الحوافز الحكومية غير الضريبية:** إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري.

- **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز، المياه، المناخ) وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).

- **حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة:** فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

- **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل الاتحاد الأوروبي والأوبيك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

- **النظام التجاري للدولة المضيفة:** إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.

- **نقل الأرباح والتحويلات:** تتحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتبات إلى الدولة الأم مع فرض ضرائب أقل ما يمكن، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة.

2.3 عوامل الجذب المتعلقة بالمستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية⁽²⁸⁾:

- **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلّف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها.

- **السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** يهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة

بالاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى.

- **الرغبة في النمو والتوسع:** من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضاً نجد السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على الكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

- **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** يحاول رأس المال الأجنبي قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للالتزامات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

4- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد توالى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات، إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تداخلاً وتبايناً بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة أو بظروف الدولة الأم أو بتلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجذور الفكرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم النظريات ثم تقييمها.

1.4 التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

- **النظرية الكلاسيكية:** لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. ولذا يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنها تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات، كما أنها تستند في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي (29) :

ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة ؛

✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية؛

✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

- **نظرية عدم كمال الأسواق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي (30):

✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛

✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛

✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب للاستثمار في الدول النامية؛

✓ الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية، كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

- **نظرية الميزة الاحتكارية:** تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق⁽³¹⁾.

وكان هايمر أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هيكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

2.4 التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي⁽³²⁾:

- **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم هذه الشركات على الاستثمار في الخارج، وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة لأن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية، ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

- **نظرية دورة حياة المنتج:** ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات

متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبصفة عامة فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية في دورة حياة المنتج: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

أ- مرحلة المنتج الجديد: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقام حملات إعلامية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة. ونظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، خلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أنواق المستهلكين والقدرات الشرائية لدى الأفراد.

ب- مرحلة المنتج الناضج: خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع، وذلك سبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال هاته المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأساليب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج، ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد، مما يخفض الطلب عليها.

ج- مرحلة المنتج النمطي: عند هذا المفترق فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول أقل نموا، حيث تكلفه العمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن التحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست

للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم، أو غيرها من الدول المتقدمة، وهنا تكون إستراتيجية الشركة في الإنتاج من أجل التصدير، وليس لإحلال الواردات. من بين الانتقادات الموجهة إليها أنها اهتمت فقط بالاستثمارات الخاصة بالمنتجات الجديدة، ولم تتعرض إلى شرح الاستثمارات الخاصة بالمنتجات التي كانت موجودة مسبقاً في الأسواق. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من السلع والمنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها، ومن أمثلة تلك السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي: لقد قام Dunning بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية. حيث قام بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي (33):

✓ تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة؛

✓ أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص؛

✓ أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، كانهخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ويرى دنينج أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة موارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك Bacli عام 1982 أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل ومزايا التمركز في السوق المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة وكافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): رواد هذه النظرية هما كوجيما وأوزاوا، وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وجمع النظرية بين الأدوات الجزئية (القدرات والأصول المعنوية للشركة، التميز التكنولوجي) وكذلك الأدوات الكلية (السياسة التجارية و الصناعية للحكومات) لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة⁽³⁴⁾. تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة. تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

5- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

من المسلمات الشائعة في عصرنا المعاصر هي تلك التي تعتبر النمو الاقتصادي العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها

الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولى مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغيرات الإيجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة.

1.5 مفهوم النمو الاقتصادي:

اختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه، فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان⁽³⁵⁾.

ونجد تعريف آخر ينص على أن النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع⁽³⁶⁾.

ويعرف مالكوم ومايل رومر النمو بأنه زيادة الإنتاج من السلع والخدمات في أي دولة، بأي شكل من الأشكال مما يتبعها زيادة في الناتج الوطني⁽³⁷⁾.

أما الاقتصادي كوزنتز فيعتبر النمو الاقتصادي من الظواهر الكمية، ويتحدد انطلاقاً من الزيادة المستمرة في عدد السكان والناتج الفردي⁽³⁸⁾.

كما يعرف كذلك على أنه الزيادة المستمرة على المدى الطويل للكميات الإنتاج، حيث يمكن بسبب هذا الاستمرار أن يحدث تغير في الهياكل الاقتصادية.

ومن خلال العرض السابق لمجموعة التعاريف حول النمو الاقتصادي يمكننا استنتاج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، ويحدث في المدى القصير، وهذه الزيادة تكون بزيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والتقدم التكنولوجي ورأس المال.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

يعرف محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية بتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغيراً في الظواهر الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية

والتنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البنية الاقتصادية والاجتماعية والهيكيلية للدولة⁽³⁹⁾.

وينظر عبد القادر محمد عبد القادر عطية إلى التنمية، بأنها العملية التي يحدث ومن خلالها تغير شامل ومستمر، ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وفي توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وكذا تحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج، ومن خلال هذا التعريف فهو يحدد التنمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية⁽⁴⁰⁾:

✓ الشمولية: حيث أن التنمية هي تغير شامل لجميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

✓ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة زمنية طويلة نوعا ما، حيث أن التنمية عملية طويلة المدى.

✓ حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي التخفيف من حدة الفقر.

عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية، على أنها مجموع العماليات التي من خلالها يقوم المواطنون والحكومات ببدل أقصى جهد، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتهم المحلية، وتحقيق قدر من التقدم والاندماج في الاقتصاديات العالمية⁽⁴¹⁾.

ومن خلال العرض السابق لمجموعة تعاريف التنمية يمكننا اعتبار التنمية الاقتصادية على أنها تلك التغيرات الهيكلية الفنية الناتجة عن سياسات وعمليات تتخذها الدولة، بحيث تضمن لها زيادة الإنتاج، ونؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وكذا تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، ومنه فإن التنمية تهدف إلى:

✓ احدث تغيرات في هيكل الإنتاج والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج؛

✓ ضمان الحياة الكريمة للأفراد وذلك من خلال تحقيق لهم مستوى الكفاية؛

✓ ضمان استمرارية النمو الاقتصادي، من جراء ضمان استمرارية تدفق الفائض

للاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجهة للاستثمارات.

ثانيا: ميزات النمو الاقتصادي

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر

التالية⁽⁴²⁾:

- **زيادة حجم الإنتاج:** وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

- **حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:** إن تحقق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحاً أكبر، ويزيد من إشباع حاجات الأفراد، سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية و تسيريه جديدة، أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

- **التقدم الاقتصادي:** فالتقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ثالثاً: عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي⁽⁴³⁾:

- **العمل:** وهو أحد عوامل الإنتاج الأساسية ويطلق مصطلح العمل على مجموع الخدمات الإنتاجية، والتي تتمثل في الجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات العقلية، التي يستطيع الإنسان تقديمها لعمليات الإنتاج المختلفة.

ويرتبط حجم العمل بمجموع الأفراد الناشطين في المجتمع وعدد ساعات العمل المبذول من طرف كل عامل، ومن جهة أخرى يرتبط العمل بإنتاجية عنصر العمل، حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج رغم بقاء عدد العاملين وساعات العمل ثابتة، والمقصود بإنتاجية عنصر العمل حاصل قسمة الإنتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه، وهذه الزيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي للدولة من خلال عنصر العمل.

- **رأس المال:** وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد وأن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية. ومنه نجد أن رأس

المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، من معدات و مواد نصف مصنعة و مواد مخزونة من أجل الإنتاج.

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

- **التقدم التقني:** ويقصد به التغيير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات علمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي التي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار والقدرة الشرائية في المجتمع، حيث يوجد بعض الاختراعات والتي لم يتمكن أصحابها من استخدامها اقتصاديا نظرا لعدة أسباب، مثل ارتفاع تكاليف استخدامها أو لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، وهذه الاختراعات لا تدخل في المفهوم الاقتصادي للتقدم التقني. ويسمح التقدم التقني بـ:

- ✓ إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج؛
 - ✓ إنتاج نفس كمية المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج.
- إن التقدم التقني يمكن أن يحصل بإحدى الطريقتين التاليتين:
- ✓ تنمية المهارات العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.
 - ✓ استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما، من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي كلتا الحالتين، فإن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل، لأنه يحتاج إلى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، أو استيراد التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يترتب عليه تخصيص موارد أقل للاستهلاك الحالي، من أجل الحصول على ما هو أفضل مستقبلا.

ومن خلال ما سبق ذكره عن عناصر النمو الاقتصادي، يمكن القول أنه مهما كان عنصر النمو من عمل ورأس المال وتقدم تقني، فإن النمو يفترض على الدولة الاختيار بين البدائل من استخدام الموارد الاقتصادية للاستهلاك الحالي، أو لأغراض تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لأن النمو يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد نحو تنمية عناصر النمو.

رابعاً: أهداف دراسة النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء، ويتمثل هذا الأثر فيما يلي⁽⁴⁴⁾:

- **بالنسبة للفرد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائياً بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكين دوى الدخل الضعيفة من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

- **بالنسبة للدولة:** إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة كل مهامها تجاه المجتمع وعلاقاتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدولة أن تتخلص من التبعية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، والانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومتوافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية للصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة. وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين، وتسخير موارد الدولة لخدمة الدولة ولاتجاه نحو التنويع الاقتصادي. وهذا ما يمنح الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

2.5 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عدة مجالات وتعتبر مساهمته في تكوين رأس المال أهم هذه المجالات، كما يؤثر على ميزان المدفوعات والتغير التكنولوجي، بالإضافة إلى التركيب الصناعي، ولذا يمكن إيجاز هذه الآثار كما يلي⁽⁴⁵⁾:

- **تكوين رأس المال:** أصبح من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم أهم مصدر للدخار والاستثمار للدول التي تتصف بانخفاض مستوى الادخارات المحلية وضعف الجهود المحلية للاستثمار، كما في غالبية الدول النامية.

- **ميزان المدفوعات:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستقبلية، وذلك من خلال تدفقات رأس المال الداخلة، ومن خلال الصادرات وتقليل الواردات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات.

- **التغير التكنولوجي:** حيث انتقلت معظم الدراسات على أن الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم القنوات لتدفق التكنولوجيا الأجنبية للدول النامية، وبالتالي ستعمل هذه الشركات على توفير تكنولوجيا غير متاحة محليا، وتحدث بالإضافة للدولة المضيفة عندما يتدرب عنصر العمل المحلي على استخدام هذه التكنولوجيا، وعندما تتنافس المؤسسات المحلية مع الأجنبية في تبني هذه التكنولوجيا، أو من خلال توظيف المدخلات المدربة مما يقود لتنمية القدرات المحلية.

- **الهيكل الصناعي:** حيث انصب التركيز في هذا المجال على أثر المؤسسات صاحبة القوة الكافية لوضع قيود تحد من المنافسة في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالكفاءة والتغير التكنولوجي وكذا نشاط الصناعة، الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

- **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة بين الإيرادات الحكومية المرغوبة وبين المحصلة فعلا:** وذلك من خلال أرباح هذه الشركات وممارستها المالية في السوق المحلي، كما يتيح ذلك لحكومات الدول النامية توجيه مصادرها المالية لمشاريع تنموية.

خاتمة:

وأخيرا يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها، فلا شك هناك من يبرر تفضيل هذه الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، فالدول المضيفة أضحت تدرك بأنه عاملا رئيسا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له فهي تدرك انه عامل ديناميكي لانتشارها.

لقي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من المدارس الاقتصادية ومختلف الدول باعتباره وسيلة تمويل فعالة لاقتصادياتها، ومنه إحداث الرقي والتطور المنشود لذلك، فإن الدول

تتنافس لجلبه خاصة النامية منها، التي أصبحت ترى أن مسألة تمويل اقتصادها لن يكون إلا بالاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن عانت من عبء المديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها. إضافة إلى كل ما سبق يجب الإشارة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية، وأخرى سلبية، إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة في هذه الأقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منه في تنمية اقتصادياتها المحلية.

الهوامش:

- (1) هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 13.
- (2) مبارك سلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.
- (3) حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 56.
- (4) الحناوي محمد الصالح، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 2.
- (5) محمد مطر، "إدارة الاستثمارات؛ الإطار النظري والتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 7-9.
- (6) حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 40.
- (7) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.
- (8) حسني علي خربوش وآخرون، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، بدون دار النشر، الأردن، 1996، ص 34.
- (9) هيكل عبد العزيز فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 342.
- (10) فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

- (11) عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 21.
- (12) أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر والتوزيع، 1997، ص 20-21.
- (13) نفس المرجع، ص 22.
- (14) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 16-17.
- (15) طاهر مرسي عطية، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 169.
- (16) عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.
- (17) سمير محمد عبد العزيز، "التمويل العام؛ المدخل الإداخلي والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي"، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص 319.
- (18) نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 31.
- (19) هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- (20) علي عبد القادر علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004، ص 4.
- (21) هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- (22) حاتم القرنشاوي، "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3.
- (23) عمر هاشم محمد صدقة، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 17.
- (24) عمر حامد، "إدارة الأعمال الدولية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 60.
- (25) عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص

- (26) عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 25.
- (27) رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 97-107.
- (28) دريد محمود الساموائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76-79.
- (29) مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55.
- (30) عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 48.
- (31) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.
- (32) نفس المرجع، ص 50.
- (33) نفس المرجع، ص 53.
- (34) نفس المرجع، ص 55.
- (35) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.
- (36) نزار سعد الدين العيسى، سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي؛ مبادئ وتطبيقات"، عمان، 2006، ص 43.
- (37) مالكوم جليز، ماييل رومر، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، "اقتصاديات التنمية"، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 31.
- (38) نزار سعد الدين العيسى، سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- (39) محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية؛ مفهوماتها، نظرياتها، سياساتها"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 7.
- (40) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- (41) محمد شفيق، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 12.
- (42) عبد الحكيم سجيح، "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001، ص 36.
- (43) نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 84.
- (44) نفس المرجع، ص 316.
- (45) زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي؛ دراسة تطبيقية على الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، في الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2005، ص 20-22.

قائمة المراجع:

- أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر والتوزيع، 1997.
- حاتم القرنشواوي، "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- حسني علي خربوش وآخرون، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، بدون دار النشر، الأردن، 1996.
- حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
- حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- الحناوي محمد الصالح، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
- دريد محمود الساموئي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- سمير محمد عبد العزيز، "التمويل العام؛ المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي"، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998.
- طاهر مرسي عطية، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- علي عبد القادر علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004.
- عمر حامد، "إدارة الأعمال الدولية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.
- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- عمر هاشم محمد صدقة، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- مالكوم جليز، ماييل رومر، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، "اقتصاديات التنمية"، دار المريخ، الرياض، 1995.
- مبارك سلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- محمد شفيق، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية؛ مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.

- محمد مطر، "إدارة الاستثمارات؛ الإطار النظري والتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، الأردن، 2007.
- نزار سعد الدين العيسى، سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي؛ مبادئ وتطبيقات"، عمان، 2006.
- نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- هيكل عبد العزيز فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي؛ دراسة تطبيقية على الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، في الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2005.
- عبد الحكيم سجيح، "النواتج الوطني والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001.